2001/9/24

ملاحظات عن لجنة تحقيق

بقلم: مروان دلال

اقامة لجنة التحقيق الرسمية

كيف اقيمت لجنة التحقيق الرسمية بشأن ما حدث في الايام الاولى من اكتوبر الماضي داخل الخط الاخضر وفي شرقي القدس؟ بغض النظر عن الاسباب الحقيقية التي ادت لاقامة هذه اللجنة, هناك اجماع, على الاقل في الرأي العام العبري, ان لجنة التحقيق اقيمت كاستجابة لمطلب العرب في اسرائيل. ويختلف شقي هذا الرأي العام في تقييم "الاستجابة لرغبة العرب" فيعتبره الاول خضوع غير مشروع اما الاخر فيتمنى ان يكتفي العرب باقامة اللجنة مقابل ما قامت به دولة اسرائيل من قمع لمظاهرات مدنيين.

قبل تعيين لجنة التحقيق الرسمية في نوفمبر العام الماضي عينت الحكومة الاسرائيلية برئاسة اهود براك لجنة فحص. لم يتعاون المواطنين العرب الفلسطينيين مع هذه اللجنة بل اعتبروها اهانة مقارنة لما حصل من تنكيل الشرطه بالمتظاهرين. ومع اقتراب الانتخابات, وبروز بعض الضغوطات من اليسار الصهيوني خاصة بعد الاعتداء على الناصرة في 2000/10/8, قررت الحكومة الاسرائيلية اقامة لجنة تحقيق رسمية بغية مراضاة اصوات الناخبين العرب الذين لم يرضوا.

هناك فرقان اساسيان, قانونيا, بين لجنة الفحص ولجنة التحقيق الرسمية. الاول هو ان للجنة الفحص لا توجد صلاحية اصدار انذارات لمن يتحقق معهم, اي انذار بانه قد يقدم ضد متلقيه لائحة اتهام بخصوص الامور التي تحقق معه بشأنها. الثاني هو صلاحية لجنة التحقيق, المعدومة بحالة لجنة الفحص, التوصية بخصوص مسؤولية المستوى السياسي للامور قيد التحقيق. هذه التوصيات, بالرغم من اسمها, ملزمة. ومع ان اعضاء لجنة التحقيق يعينوا من قبل رئيس

المحكمة العليا, واعضاء لجنة الفحص من قبل الحكومة, الا ان رسميا اللجنتان تعينان من قبل الحكومة.

كتاب تعيين اللجنة

صدر قرار الحكومة باقامة لجنة تحقيق يوم 2000/11/8. وشمل كتاب التعيين التحقيق في اسباب "الصدام بين مواطنين اسرائيليين وقوات الشرطة". وانحصر مجال التحقيق لمناطق الخط الاخضر وشرقي القدس, مع ان نصرفات الحكومة الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 لم تقل قمعا عن تصرفاتها في الجليل والمثلث والنقب, بل فاقتها وحشية. كما اضافت الحكومة لكتاب تعيين لجنة التحقيق, خلافا لكتاب تعيين لجنة الفحص, مسألة التحريض "הסתה", وهي دلالة النواب العرب وقيادات سياسية عربية اخرى في الخطاب السياسي الاسرائيلي السائد.

عين رئيس المحكمة العليا اهارون براك القاضي تيودور اور, والقاضي سهل جراح (الذي استقال لاحقا لاسباب صحية. عين مكانه القاضي هاشم خطيب), والمستشرق شمعون شامير كاعضاء لجنة التحقيق. ولم يقلص اهارون براك ولا اعضاء لجنة التحقيق مجال كتاب التعيين بحيث يستثني مسألة "التحريض", رغم صلاحيتهم والتوجه اليهم بهذا الموضوع. من الجدير بالذكر ان تعريف لجنة التحقيق هو التحقيق في ممارسات الحكومة التى انتجت عدم ثقة المواطنين, وليس التحقيق بصدد ممارسات مواطنين. خاصة ان هناك سلطات اخرى التي تعنى يتصرفات المواطنين, كالمستشار القضائي للحكومة, الذي لا يكل ولا يمل من استعمال صلاحياته, لا سيما ضد النواب العرب.

جدول اعمال اللجنة

استمعت اللجنة الى افادات كثيرة من مناطق القتل وغيرها. وهي انهت مرحلة الاستماع الى ما جرى ميدانيا, وبدأت الاستماع الى قيادة الشرطة. من المفروض ان تجبى افادات المستوى السياسي الاسرائيلي والنواب العرب عبد المالك دهامشة, عزمي بشارة, طلب الصانع, محمد بركة وعصام مخول.

الشرطة

من خلال التحقيق مع افراد الشرطة والافادات التي قدمها الطاقم المهني المنبثق عن لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية, برزت ممارسات الشرطة التالية:

- *اطلاق رصاص حي دون حاجة*: استعملت قوات الشرطة الرصاص الحي دون تعرضها لخطر جدي خارقة التعليمات الدولية وحتى تعليماتها هي. كما انها اطلقت هذا الرصاص بشكل عشوائي اصاب مدنيين غير متظاهرين ايضا بجراح خطيرة. بعض هؤلاء اصيبوا في بيوتهم.

- *استعمال قناصة*: استعملت الشرطة القناصة ضد متظاهرين مدنيين. اسلوب اطلاق النار عند القناصة, وهو دائما حي, هدف احداث اصابة جدية. فثلاثة قناصة كانوا يصوبون نحو نفس الشخص ويطلقون الرصاص دفعة واحدة.

- *تعامل مختلف*: الشرطة لم تستعمل اي اداة غير ايديها ضد مظاهرات عنيفة لمواطنين يهود في طبريا وغيرها جرت في نفس الفترة.

- *تنسيق شهادات*: برزت محاولة تنسيق الشهادت بين قوات الامن المختلفة. فعادة, لكل وحدة امن كانت روايتها الخاصة لما جرى. وكانت هذه الرواية ترتطم عادة بافادات المتظاهرين او برواية مختلفة لوحدة اخرى تواجدت في نفس المكان وفي ذات الوقت.

- كذب: الكثير من افراد الشرطة كذبوا في افاداتهم. فمنهم من روى شيئا لمحققي اللجنة وقال شيئا اخر عند وقوفه امام اعضائها. ومنهم من افاد امام قسم التحقيق مع الشرطة (ماحاش) ونقض ذاته بافادته للجنة التحقيق.

- *ماحاش*: افاد ضابط رفيع المستوى في شرطة منطقة الشمال للجنة التحقيق ان تحقيقات قسم التحقيق مع الشرطة (ماحاش) غير جدية وتتم بين اصدقاء. ننوه, ان اثنين من طاقم جمع المعلومات لدى لجنة التحقيق هم رجال شرطة سابقين عملا في ماحاش حتى تشكيل لجنة التحقيق.

اللجنة لم تنجح تحديد هوية القتلة من بين افراد الشرطة, وان كانت الشبهات في بعض الاحيان (جاي رايف في سخنين, مثلا) تشير الى هوية القاتل.

نمط اسئلة اعضاء اللجنة

للجنة التحقيق طاقم يجمع الافادات ممن لديه معلومات او ممن كان لديه شأن مباشر فيما جرى. اعضاء لجنة التحقيق يقرأون افادة الشاهد لطاقم اللجنة قبل شهادته امامهم. في بعض الاحيان سأل اعضاء اللجنة افراد الشرطة اسئلة صعبة ومحرجة. كان ذلك عادة عند بروز تناقض في افادات الشرطي, او شك بمحاولة لتنسيق الافادات بين افراد الشرطة.

هناك نمط اسئلة يعيد نفسه موجه حتى الان للقيادات المحلية (او ما يسمى بلغتهم الاستشراقية "נכבדי הכפר"), ومتوقع ان يزداد حدة في حالة القيادات السياسية. تسأل القيادات المحلية "لماذا لم تسيطروا على الوضع؟" بنبرة لائمة, اربكت بعضا من هذه القيادات. الا ان اغلب القيادات المحلية حاولت, ميدانيا, ان تهدىء من روع المتظاهرين ولكن بعضها, رغم مساعيها هذه, تلقوا من الشرطة الرصاص لا اكثر ولا اقل (في كفر مندا, مثلا).

المستوى السياسي الاسرائيلي

للجنة التحقيق الصلاحية في البت في مسؤولية المستوى السياسي, اي الحكومة الاسرائيلية بشكل عام ومسؤولية اهود براك ووزير الامن الداخلي بن عامي تحديدا, تجاه ما جرى في بداية اكتوبر, لا سيما قتل واصابة الشرطة متظاهرين مدنيين. ومن صلاحية اللجنة التوصية بهذا الشأن.

وكان اهود براك قد صرح يوم 2000/10/2 صباحا في لقاء معه بالراديو, انه اجتمع الليلة السابقة في بيته مع وزير الامن الداخلي وقيادة الشرطة, وصدر اوامر باستعمال كل الوسائل الضرورية لاستتباب الوضع. وشهد ضابط رفيع المستوى في شرطة منطقة الشمال, انه منذ 2000/10/2 استعملت الشرطة وسائل افتك مع المتظاهرين العرب, بناءا على تدريب اجرته الشرطة شهرين قبل اكتوبر 2000 يدعى "كيسم هامنغينا". وكما نعلم, ففي 2000/10/1 قتل اول الشهداء في ام الفحم (اثنان), وفي 2000/10/2 قتل معظمهم في عرابة, سخنين والناصرة. اي ان براك علم بمقتل مدنيين عند اصدار اوامره خلال اجتماع الليلة بين 1 و 2 اكتوبر, رغم ذلك اصدر تلك الاوامر, كما يبدو بموافقة بن عامي, التي ادت الى المزيد من القتلى.

حتى لو فرضنا انه لم يكن اي اجتماع في بيت براك ولم تصدر اي اوامر, مسؤولية براك وبن عامي الوزارية ما زالت قائمة. لماذا؟ لان واجبهم, كمسؤولين عن الشرطة وقوات امن اخرى, معرفة الضرر التي تسببه تلك للمدنيين ومنعه. فاذا شارون اعتبر مسئولا من قبل لجنة تحقيق مماثلة (لجنة كاهان) على مذابح الكتائب في مخيمات اللاجئين صبرا وشاتيلا, اي مسؤول عن جرائم قوات غير قواته الرسمية (الجيش الاسرائيلي), فما بالك حالة براك وبن عامي المسئوولين بشكل مباشر على قوات الشرطة.

الا ان توقعاتنا من لجنة التحقيق, في الظرف السياسي الحالي, انها لن ترتفع بالمسئولية كثيرا, وقد تقتصرها على مستوى الشرطة الميداني. فلا يوجد رأي عام اسرائيلي وعالمي ضاغط مثل ايام ما بعد صبرا وشاتيلا, كما ان اللحمة السياسية للجنة التحقيق الحالية والحكومة الاسرائيلية السابقة متداخلة, عكس وضع لجنة كاهان وحكومة بيغن – شارون اثناء الغزو الاسرائيلي للبنان. ورغم كشف عنصرية الشرطة, كذبها, وتوجهاتها العدائية تجاه العرب الفلسطينيين في اسرائيل من خلال اجراءات لجنة التحقيق, الا ان دون مسائلة المستوى السياسي الاسرائيلي وتحديد مسئوليته تكون لجنة التحقيق قد نفذت المهمة الملقاة عليها من قبل الحكومة السابقة, اي "مراضاة العرب". ولكن, هل سيرضوا العرب هذه المرة؟ يبدو ان الجواب واضح: كلا.